2020/133
الواردات
2020 نوفمبر 04
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط

مجلس نواب الشعب

الكتلة الديمقراطية
بمجلس نواب الشعب

مقترحات تعديل القانون عدد 35 لسنة 2016 المتعلق بضبط النظام الاساسي للبنك المركزي

الفصل 10 (جديد)

1/ للبنك المركزي في إطار ضبط وتنفيذ السياسة النقدية وحسب الشروط والطرق التي يضبطها مجلس الادارة ان يشتري من البنوك او ان يشتري منها مع التعهد بإعادة بيع السندات العمومية القابلة للتداول وكل دين او سند على المؤسسات وعلى الاشخاص الطبعيين طبقا لقائمة يضبطها المجلس لهذا الغرض
-ينجز كل عملية مقايضة بالعملة لأغراض تتعلق بالسياسة النقدية

- يصدر سندات دين على السوق النقدية لفائدة المتداخلين على هذه السوق واعادة شرائها، ولا تخضع هذه الاصدارات للأحكام التشريعية المتعلقة بدعوة الاشخاص الطبعيين طبقا لقائمة يضبطها المجلس لهذا الغرض

2/ للبنك المركزي ان يعيد بيع السندات والديون التي سبق له اقتناءها دون تطهير

3/ ولا يمكن في كل الحالات القيام بالعمليات المذكورة بهذا الفصل لفائدة الخزينة العامة للدولة

مقترح تعديل: تلغى الفقرة الثالثة من الفصل 10

الفصل 25: تعديل (الفقرة الرابعة)

يمكن للبنك المركزي بناء على طلب للحكومة ان يقوم بتغطية العجز الموسمي في الميزانية العامة دون ان تتجاوز قيمة هذا التمويل خمسة بالمائة من الناتج المحلي أو عشرون بالمائة من معدل ايرادات الميزانية في السنوات الثلاث السابقة. وتكون مدة هذا التمويل ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لمدد اخرى مماثلة على ان يسدد بالكامل خلال اثنى عشر شهرا من تاريخ تقديمه. وتحدد الشروط الخاصة بهذا التمويل بالاتفاق بين البنك المركزي ووزارة المالية على اساس نسبة الفائدة الاساسية بالسوق المالية

2020/133

مجلس نواب الشعب، باردو – 2000، تونس
الهاتف: 71.157.019
البريد الإلكتروني: bloc.democrate@arp.tn

مجلس نواب الشعب

الكتلة الديمقراطية
بمجلس نواب الشعب

ولكم جزيل الشكر

رئيس الكتلة الديمقراطية

محمد عمار

نائب رئيس الكتلة الديمقراطية
كمال الزاكوراي

2020/133
الواردات عدد
04 نوفمبر 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

مجلس نواب الشعب، باردو – 2000، تونس
الهاتف: 71.157.019
البريد الإلكتروني: bloc.democrate@arp.tn

2020/133
المداولات عدد
2020 نوفمبر 04
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

شرح الأسباب

تعيش تونس منذ سنوات أزمة إقتصادية خانقة نتيجة لتعطل الشروع في الإصلاحات الكبرى، وقد زادتها جائحة الكوفيد تفاقما وحدة.

و قد بلغ اختلال موازنات المالية العمومية المتراكم مستويات تهدد ديمومة النسيج الاقتصادي الوطني بعد أن أنهكته الأزمات المتراكمة طيلة العشرية الأخيرة و بعد أن أصبح الإقتصاد التونسي غير قادر على خلق الثروة الوطنية.

ومن ناحية أخرى، شهد الضغط الجبائي المسلّط على الطبقة الشغيلة وعلى عموم التونسيين و المؤسسات الإقتصادية، خاصة الصغرى و المتوسطة، جرّاء المساهمات الظرفية (الدائمة) والترفيع في الضريبة على القيمة المضافة وغيرها مستويات أصبحت تمس من المقدرة الشرائية للمواطنين و تهدد ديمومة المؤسسات الإقتصادية.

كما أنّ مشروعي قانون المالية التعديلي لسنة 2020 و قانون المالية لسنة 2021 كشفا العجز الكبير لميزانية الدولة و الصعوبات الكبيرة التي تعرفها المالية العمومية، ممّا أصبح يهدد الدولة بشبح الإفلاس. وأمام حجم الإقتراض غير المسبوق الذي وقع اقتراحه في مشروعي ميزانية الدولة التعديلي لسنة 2020 و ميزانية 2021، والذي يصعب تحقيقه نتيجة تردّي الاقتصاد العالمي وشحّ السيولة وانخفاض ترقيم تونس السيادي،

وأمام ارتفاع نسبة المديونية والتي تضاعفت حوالي 4 مرات خلال 10 سنوات وخاصة المديونية الى الخارج،

و بعد دراسة التجارب المقارنة التي مكنت البنوك المركزية من تمويل اقتصادياتها ظرفيا عند الأزمات وهو واقع الحال في بلادنا،

وأمام الدور المنوط بعهدة البنك المركزي في الفصل السابع من مهامه حيث يساهم في الحفاظ على الإستقرار المالي بما يدعّم تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية للدّولة بما في ذلك في مجالي النمو و التشغيل و يعمل من أجل تنسيق أمثل بين السياسة النقدية و السياسة الإقتصادية للدولة،

وأمام دعوتنا ككتلة ديمقراطية و استجابة لجنة المالية والتخطيط إلى سحب مشروع قانون المالية التعديلي لسنة 2020 والمطالبة بمراجعته في إتجاه تخفيض النفقات و إيجاد موارد ذاتية أخرى عبر استخلاص الديون المثقلة و غيرها،

و أمام ضرورة الإلتجاء إلى الإقتراض الداخلي لتغطية جزء من عجز الميزانية بدون أن يؤدي ذلك إلى الترفيع في نسبة التضخم و تدهور قيمة الدينار و إلى ارتفاع أثر المزاحمة المحتمل لتمويل القطاع الخاص،

لكل هذه الأسباب، تقترح الكتلة الديمقراطية تنقيح الفصلين 10و25 من القانون عدد 35 الصادر في 25 أفريل 2016 و المتعلق بالبنك المركزي، بهدف تمكين البنك المركزي في الحالات الإستثنائية من إقراض الدولة مباشرة بشروط و حدود معينة .

2020/133
الواردات عدد
04 2020
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

قائمة النواب الممضيين على مقترح قانون يتعلق بتنقيح وإتمام قانون عدد 35 لسنة 2016 مؤرخ في 25 أفريل 2016 المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي

	اسم النائب ولقبه	الإمضاء
1	زهير مخزاوي	
2	ليلى الحداد	
3	عبد الرزاق كهريدات	
4	محسن عرفاوي	
5	كمال الحبيب	
6	حاتم البوبكري	
7	حسام موسى	
8	عبد السلام بن عمارة	
9	علي بن عون	
10	خالد كريشي	
11	2020/133 الواردات عدد 04 نوفمبر 2020 مجلس نواب الشعب مكتب	
12		
13		
14		
15		